

مجلس الأمانة

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

ناشد وزير الداخلية الإفراج عن المحتجزين منهم الخنفور: تجنيس المستحقين من «البدون» هو الحل.. والعنف والاعتقال لن يجديا

الكويتيات المطلقات والأرامل ومنحهم الجنسية بأسرع وقت ممكن، خصوصاً أنهم أكملوا جميع الطلبات والشروط وهم بانتظار القرار فقط، لافتاً إلى أن الحكومة مطالبة بتحريك هذا الملف الذي أصبح شائكا للغاية دون تأخير أو ماطلة.

تكتفها حقوق الإنسان. وقال الخنفور: «استغرب من هذه الحكومة التي تعلن أن هناك من هم مستحقون وتحديد عددهم ولا تصنفهم، لاسيما أن أغلب هؤلاء هم ممن خاضوا الحروب العربية وحرب التحرير وتصعدوا بكل قوة وحزم في وجه العدوان الباغى في الثاني من أغسطس من العام 1990، وهناك من سقط شهيدا وآخرون تم أسرهم ومنهم من لم يعد حتى يومنا هذا وتم تسجيله في عداد المفقودين، متسائلا: أمام هذا القصور الحكومي الكبير ماذا تريدون؟ ما فعلوا وهم أصحاب حق؟ مشيرا إلى أن الوزير الحواري قلبه كبير وعرف عنه الإنسانية والحلم والأمل كبير في العفو عن أبنائه من هذه الفئة وإنصاف المستحقين منهم. من جهة أخرى، طالب الخنفور مجلس الوزراء بالنظر في ملفات تجنيس أبناء الكويتيين الذين أكملوا السن القانونية عند تجنيس آبائهم في السنوات الماضية، وكذلك أبناء

ناشد النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة سعد علي الخنفور نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدفاع الشيخ أحمد الحمود إصدار قرار بالعفو عن «البدون» المحتجزين على خلفية التظاهر السلمي مطلع الأسبوع الجاري، مؤكداً أن حق التظاهر السلمي مكفول في الدستور ويجب ألا تعسف الدولة في تعاملها معهم. وأكد الخنفور أن الكويت خيرها على القاضي والداني ولها مساهمات وأباد بيضاء في مجال العمل الإنساني ومن هذا المنطلق كان الأولى بالحكومة أن تحسن التعامل مع هذه الفئة المظلومة ولو من منطلقات إنسانية على الأقل، داعياً الحكومة لأن تستعجل في إنصاف المستحقين منهم من خلال إصدار قرار تجنيسهم، خصوصاً أن وزارة الداخلية أعلنت حقيقة ما يقارب الـ 34 ألف شخص منهم، لذا فيجب أن ينصف هؤلاء على وجه السرعة وأن يتم تحسين الأوضاع المعيشية للبقية والتي

وفي مجال آخر وردا على سؤال من إحدى ناخبات الدائرة الأولى قسال المحامي: «ولولا كانت قانونية تحتاج لواسطة للأسف». وردا على سؤال من إحدى الناخبات أجاب الشاهين: «إن مجلس الأمة السابق ركز على الرقابة، وهي بالطبع شيء مهم وأساسي من عمله، لكنه قصر في الجانب التشريعي، ولذلك نجد لدينا ثغرات قانونية كبيرة». لكنه عاد وأكد أيضاً على أن قضية الرقابة مسألة حساسة ومهمة ويجب التمسك بها وحمايتها. ودعا الشاهين الناخبات إلى التفكير قبل اختيار المرشح، «هل هو صالح لتمثيل الأمة وللشريع؟ ولديه القدرة على مراقبة أجهزة الدولة بدقة وأمانة وموضوعية؟».

وحاسمة لمشاكلنا مثل مشكلة الإسكان والصحة والتعليم وغيرها». واعتبر الشاهين «أن زيادة الرواتب يجب أيضاً أن تراقبها زيادة في الجودة والإنتاج، فكل حق يجب أن يقابله واجب، فلا يجب أن نطالب الدولة بزيادة الرواتب والمكافآت المختلفة وبالتالي نقابلها بقلعة الإنتاج، مشدداً على أن الجميع مسؤول عن البلاد، وكل إنسان مهما كانت مسؤوليته الوظيفية فهو في مكانة تتطلب منه أداء واجباته باحتراف وبكل اتقان، «لا أن نطلب حقوقنا وننسى ما علينا من واجبات». من جانب متصل، أعرب الشاهين عن «الأسف» بسبب ما وصفه بـ «الوضع المترجع»

المحامي أسامة الشاهين

علق مرشح الدائرة الأولى المحامي أسامة الشاهين على موضوع تعديل رواتب الموظفين في الدولة، قائلاً إن المواطن بحاجة إلى مزيد من الدعم والمؤازرة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن مؤكداً أنه مع هذه الزيادة بما يليق مع مستوى الشعب الكويتي الذي يتمتع بكثير من المميزات والإمكانات التي أنعم الله بها على الكويت. وشدد في لقاء مع ناخبات الدائرة في مقره بمنطقة بيان أول من أسس على أن الكويت حباها الله تعالى بوفرة مالية كبيرة، «لكننا لا نرى انعكاساتها الكبيرة على التنمية الشاملة في البلاد وكذلك لا نرى معالجة عميقة

المحامي أسامة الشاهين



سعد الخنفور

قال إن الحكومة تتحمل راتب الموظف إذا تم طرده تعسفياً الشمري يتعهد بأول قانون يضمن حقوق المواطن العامل في القطاع الخاص

وانتاجية. وقال: «أن الأوان لأن توفر الخطة العامل الأساسي للتنمية عن طريق إنشاء هذه المدن ومنح الكويتيين الفرصة للإبداع في هذه المجالات من خلال تمويل قصير أو طويل الأجل يمكنه من النجاح في مشاريعهم الخاصة».

قيمة دعم العمالة للمواطن بنسبة 40٪. وشدد على أن الكويتيين قادرين على الإبداع متى توافرت البيئة المناسبة لهم رافضاً ما يبرده البعض من أن الكويتيين غير قادرين على المنافسة في المجالات والقطاعات التجارية والصناعية والاستثمارية والسياحية. وقال إن العديد من الأسماء الكويتية البارزة في هذه المجالات تفقد هذا القول الذي يروج له البعض ويسعى من ورائه إلى محاربة كل مواطن مبدع في القطاع الخاص. ودعا الشمري الحكومة الجديدة إلى حماية الكويتيين في القطاع الخاص وأعطاه الشركات التي تستعين بخدماهم امتيازات تفوق الامتيازات الحالية. وأكد أن القطاع الخاص هو عصر الحياة الحديثة ولا بد أن يأتي يوم يواجه فيه القطاع الحكومي ضرورة أن يلجأ المواطن للعمل في المجالات والقطاعات الخاصة، داعياً إلى تركيز خطة التنمية على إنشاء مدن صناعية وزراعية

تعهده مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة عمش الشمري بأن يتقدم بأول اقتراح قانون ينظم عمل المواطن في القطاع الخاص ويحمي حقوقه وأسرته من الطرد التعسفي أو أفلاس الشركات. وأكد الشمري أنه سيبذل قصارى جهده بالتقدم بهذا القانون في حال وصوله إلى مجلس الأمة، مشيراً إلى أنه يستهدف تضمين مواد تزيد من جرعة توجه المواطنين نحو القطاع الخاص. وأضاف أن القانون سيشمل تضمين مادة تحمل الدولة دفع راتب المواطن الموظف إذا، لا سمح الله، أعلنت الجهة التي يعمل بها إفلاسها أو تراجمت إيراداتها لحين إيجاد وظيفة له في شركة أخرى. وتابع قوله: هناك مادة أخرى تحمي المواطن أيضاً من الطرد التعسفي إذ سيطبق القانون على جهة العمل لديه ويتم حرمانها من مناقصات الدولة وجلب العمالة الوافدة. وقال الشمري إن القانون المشار إليه سيزيد أيضاً من

ورأى الحويلة أن الوصول إلى المجتمع الراقي المتقدم لا يأتي إلا بالتمسك بخوابت هذا الدين العظيم ومقاومة محاولات تخريبه عن هويته، فكما تمسكنا بهذه الثوابت تشكل لدينا مجتمع قوي فعال قادر على تفعيل الدور التنموي، فالإسلام يحثنا على العمل الجاد والإنتاج والتسامح والمحبة والرفق والدعوة إلى الله عز وجل بالموعظة الحسنة. وأوضح أنه في هذا الشأن تقدم أثناء وجوده بالمجلس الماضي بالعديد من المقترحات التي تصب في صالح تعضيد دور الهوية الإسلامية والحفاظ على القيم الكويتية الأصيلة التي جبلنا عليها والصمود أمام أي محاولات لتخريب المجتمع.

القادمة بضرورة التخطيط السليم الذي يرتكز على دراسات وبحوث معمقة من خلال نوى الخبرة والرأي من أهل الكويت الغيورين على مستقبل بلدهم، موضحاً أن ذلك يعد مدخلا رئيسيا نحو التنمية الحقيقية في كل المجالات. وتطرق الحويلة إلى الهوية الإسلامية مؤكداً أن الحفاظ على الهوية والثوابت الإسلامية من أهم الأولويات التي دائماً تتأدنا بها وسنظل نعمل على تصليها ونحرص على تطبيقها ونزود عنها ضد كل من تسول له نفسه الإساءة إليها، لأننا نؤمن بأن الإسلام دين ودولة وليس كما يطرحة بعض المنادين بالفصل بينهما.

وأشار إلى تبنيه عملية إيجاد الآلية المناسبة لحفظ حقوق الموظفين الكويتيين في القطاع الخاص في حالة إفلاس جهة العمل، مشدداً على ضرورة أن تكون هذه القضية أولوية لدى السطرتين التشريعية والتنفيذية من أجل عدم تفاقمها مستقبلاً وحتى يكون هناك استقرار لجميع الموظفين العاملين في القطاع الخاص، مستغرباً محاولة الحكومة تسفيع هذه القضية من خلال التجديد المؤقت لصرف البدل للمسرحين بدلا من جعل عملية الصرف مفتوحة لهم لحين إيجاد الحلول المناسبة لقضيتهم، رافضاً أن يتم إبقاء وضع هؤلاء المسرحين على ما هو عليه حالياً.

د. محمد الحويلة

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة د.محمد الحويلة أن المحافظة على الوحدة الوطنية ونيل أشكال التعصب والتمييز هو السبيل الأود نحو التنمية ونحو الأمن الاجتماعي للكويت الذي يعد أحد أهم أساسيات الأمن الوطني، مشيراً إلى أن الكويت للجميع وبحاجة إلى الجميع، ويساعدنا نستطيع إعادتها كما كانت في السابق ذرة الخليج، وزاد الحويلة مؤكداً على أن الحفاظ على الدستور والمكتسبات الشعبية وحماية المال العام ومحاربة الفساد ثوابت أساسية لديه، وشدد على أنه لن يسمح لأي إنسان بأن يمسه أو ينتقص منها. وطالب الحويلة الحكومة



عمش الشمري

خلال الاجتماع الرابع للجنة متابعة ورصد الجرائم الانتخابية القناعي: 80% مما يثار في الصحافة حول شراء الذمم من دون أدلة

14 بلاغا موزعة على الدوائر الخمس حتى أول من أمس بحسبما أكد اللواء محمود الدوسري. وأثنى القناعي على الدور الذي يلعبه رجال المباحث الجنائية في متابعة جرائم شراء الذمم، مطالبا المواطنين بتحري الدقة في البلاغات المقدمة.

الشبكة العربية لديموقراطية الانتخابات الذين حضروا الاجتماع. وأشار القناعي إلى أن ابسط الأمور الإيجابية التي تحققت من خلال تشكيل هذه اللجنة هو الردع المعنوي لضعاف النفوس الذين أصبحوا يفكرون أكثر من مرة قبل الأقدام على هذه العملية والتي بلا شك تسيء لنا جميعاً، ناهيك عن إبراز الوجه الديموقراطي المنرف للعملية الانتخابية في البلاد والشفاقة التي تظهر من خلال تشكيلها بتوجيهات من صاحب السمو الأمير ومن ثم صدور القرار الوزاري لثائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود لتشكيلها من 5 أعضاء من جمعية الصحافيين وبالمثل لجمعية الصحافية والمحامين الكويتية، وبين القناعي حرص وزارة الداخلية على توفير 5 مراكز للشرطة لمتابعة الانتخابات وتكليف رؤساء المخافر المختصين، وبلغ عدد البلاغات المتعلقة بشراء الذمم لدى وزارة الداخلية

أكد أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي أن غالبية ما يثيره البعض في وسائل الإعلام من وجود شراء للذمم الانتخابية مبلغ فيه بنسبة 80٪ كونه لا يحمل أدلة أو بيانات واضحة تسهم في القبض على المتهمين، داعياً الجميع إلى التكاتف والإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها من خلال الجمعية الكويتية أو جمعية المحامين الكويتية أو من خلال وزارة الداخلية مباشرة. جاء ذلك في تصريح له بعد حضوره الاجتماع الرابع الذي عقد أول من أمس في جمعية الصحافيين للجنة متابعة ورصد الجرائم الانتخابية بحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء محمود الدوسري ومدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية بالإنابة العميد محمود الطباخ ورئيس جمعية الشفاقة الكويتية د.صلاح الغزالي وأعضاء اللجنة وعدد من المراقبين العرب من

شايع الشايح: الحكومة مسؤولة عن إيجاد وظائف بديلة للمسرحين من القطاع الخاص

مشدداً على ضرورة استمرار صرف بدل المسرحين وزيادة ما يحصلون عليه في ظل ارتفاع جميع الأسعار في البلاد، مؤكداً التزامه بجميع الحلول التي جاءت في وثيقة المسرحين من إيجاد حلول فورية وعاجلة لا تحتمل التأخير وأخرى تشريعية لضمان حقوقهم المستقلة. ودعا مجلس الأمة المقبل إلى إعطاء هذا الموضوع صفة الأولوية من خلال إقرار قانون الثامن ضد البطالة ليغطي جميع البدائل ووضوح آلية واضحة لتوظيفهم في القطاعات الحكومية والخاصة والتعاون من خلال التنسيق مع جميع الجهات المعنية في البلاد.

وأشار إلى تبنيه عملية إيجاد الآلية المناسبة لحفظ حقوق الموظفين الكويتيين في القطاع الخاص في حالة إفلاس جهة العمل، مشدداً على ضرورة أن تكون هذه القضية أولوية لدى السطرتين التشريعية والتنفيذية من أجل عدم تفاقمها مستقبلاً وحتى يكون هناك استقرار لجميع الموظفين العاملين في القطاع الخاص، مستغرباً محاولة الحكومة تسفيع هذه القضية من خلال التجديد المؤقت لصرف البدل للمسرحين بدلا من جعل عملية الصرف مفتوحة لهم لحين إيجاد الحلول المناسبة لقضيتهم، رافضاً أن يتم إبقاء وضع هؤلاء المسرحين على ما هو عليه حالياً.

مشدداً على ضرورة استمرار صرف بدل المسرحين وزيادة ما يحصلون عليه في ظل ارتفاع جميع الأسعار في البلاد، مؤكداً التزامه بجميع الحلول التي جاءت في وثيقة المسرحين من إيجاد حلول فورية وعاجلة لا تحتمل التأخير وأخرى تشريعية لضمان حقوقهم المستقلة. ودعا مجلس الأمة المقبل إلى إعطاء هذا الموضوع صفة الأولوية من خلال إقرار قانون الثامن ضد البطالة ليغطي جميع البدائل ووضوح آلية واضحة لتوظيفهم في القطاعات الحكومية والخاصة والتعاون من خلال التنسيق مع جميع الجهات المعنية في البلاد.

شايع الشايح

دعا مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة 2012 شايع عبدالرحمن الشايح الحكومة إلى إيجاد حل عاجل للمسرحين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص. وقال الشايح في تصريح صحافي بعد توقيعه على وثيقة المسرحين أنه ملتزم بالوقوف والعمل على إيجاد حلول لهذه الفئة من المواطنين الذين أصبح وضعهم مزمياً بسبب عدم قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التي تكفل جميع حقوقهم خلال عملهم في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هناك الكثير من المسرحين الذين يعملون أسراً كبيرة ولا يفقههم البديل الذي يحصلون عليه حالياً،



فيصل القناعي

أصدرت بياناً صحافياً دعت فيه الجميع إلى عدم إثارة الفتنة والفرقة بين المجتمع

«الفتوى»: على المواطنين المشاركة في الإدلاء بأصواتهم واختيار الأكفأ يحقق المصلحة العامة

والسباب والغيبة والبهتان. وشددت الهيئة على أنه لا يجوز لأحد أن يجبر غيره على انتخاب أي مرشح كان بل كل واحد له الحرية التامة في اختيار من يراه كفؤاً لشغل هذا المنصب لأن هذا الأمر شهادة وتزكية، كما على الجميع الابتعاد عن الشائعات التي لا يرد منها إلا إثارة الفتنة والفرقة بين المجتمع، كما أن على الجميع أن يتعدوا عن تصديق مثل هذه الشائعات، وعن نشرها حيث قال الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).. «الجزرات: 6».

وقالت «الفتوى» في بيانها أنه لا يجوز لأي مرشح أن يغري الناخبين بأي منفعة مادية أو غير مادية لأن ذلك رشوة محرمة في الكويت أسرة واحدة وأخوة متحابين على طول تاريخهم وبينهم من وشائج الألفة والمودة الكثير والكثير وعليهم المحافظة على هذه المودة وعدم التفريط فيها متبعدين بذلك من المصالح الشخصية. وذكرت الهيئة في بيانها بالمبادئ الإسلامية التي يجب على الجميع ناخبين ومرشحين التزامها في أثناء الانتخابات، امتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين).

وقالت «الفتوى» في بيانها أنه لا يجوز لأي مرشح أن يغري الناخبين بأي منفعة مادية أو غير مادية لأن ذلك رشوة محرمة في الكويت أسرة واحدة وأخوة متحابين على طول تاريخهم وبينهم من وشائج الألفة والمودة الكثير والكثير وعليهم المحافظة على هذه المودة وعدم التفريط فيها متبعدين بذلك من المصالح الشخصية. وذكرت الهيئة في بيانها بالمبادئ الإسلامية التي يجب على الجميع ناخبين ومرشحين التزامها في أثناء الانتخابات، امتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين).

وقالت «الفتوى» في بيانها أنه لا يجوز لأي مرشح أن يغري الناخبين بأي منفعة مادية أو غير مادية لأن ذلك رشوة محرمة في الكويت أسرة واحدة وأخوة متحابين على طول تاريخهم وبينهم من وشائج الألفة والمودة الكثير والكثير وعليهم المحافظة على هذه المودة وعدم التفريط فيها متبعدين بذلك من المصالح الشخصية. وذكرت الهيئة في بيانها بالمبادئ الإسلامية التي يجب على الجميع ناخبين ومرشحين التزامها في أثناء الانتخابات، امتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين).

وقالت «الفتوى» في بيانها أنه لا يجوز لأي مرشح أن يغري الناخبين بأي منفعة مادية أو غير مادية لأن ذلك رشوة محرمة في الكويت أسرة واحدة وأخوة متحابين على طول تاريخهم وبينهم من وشائج الألفة والمودة الكثير والكثير وعليهم المحافظة على هذه المودة وعدم التفريط فيها متبعدين بذلك من المصالح الشخصية. وذكرت الهيئة في بيانها بالمبادئ الإسلامية التي يجب على الجميع ناخبين ومرشحين التزامها في أثناء الانتخابات، امتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين).